التمييز بين العلاقات الدولية و بعض المصطلحات الأخرى

في الوقت الذي كانت الدول أو الحكومات هي الأطراف الرئيسية الموجودة و الفاعلة على المسرح الدولي، كان ينظر للتفاعلات الدولية على أنها محصلة علاقات بين دول أو بين حكومات في المقام الأول؛ أي علاقات رسمية و ذات طابع عام. أما التفاعلات الأخرى بين الأفراد و المجتمعات والعابرة للحدود و الحواجز الجغرافية و السياسية، فلم يتم الاكتراث لها في البداية، و اعتبرت ثانوية وغير مؤثرة.

و مع مرور الوقت بدأت تبرز أشكال جديدة من الفاعلين الدوليين، و أصبح دور هؤلاء الفاعلين الجدد و تأثيرهم على مجمل التفاعلات الدولية لا يقل أهمية و خطورة عن دور الحكومات وتأثيرها. بل و أصبح للمبادرات الفردية و الخاصة، و تحركات الأفراد و الجماعات العابرة للحدود، والدوافع السياحية أو الثقافية أو الهجرة أو غيرها، دورا فاعلا و مؤثرا على نحو متزايد في التفاعلات الدولية. و هذا ما يفسر كثرة المصطلحات المستخدمة لوصف و تأطير نفس الظاهرة، لأن لكل منها مضمونا و إطارا يختلف قليلا أو كثيرا عن الآخر.

و هنا تعددت محاولات التمييز بين المفاهيم المحورية المتداخلة، التي يثيرها تعريف العلاقات الدولية، و من ذلك التمييز بين السياسة الخارجية و السياسة الدولية و العلاقات الدولية، و بين القانون الدولي و العلاقات الدولية.

1. العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الدولية و العلاقات الدولية :

يعرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود".

إذن هي تتكون من أمرين هما، قرارات حكومية تتخذ من قبل صناع القرار، وأفعال تعالج مشاكل خارجية، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى. كما أن السياسة الخارجية تصنع من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة وغالبا ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية من خلال التشريعات التي تسنها والتي تحدد طريقة التعامل مع

الدول الأخرى.

إن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى و هي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها و قيمها، و إن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع و التعاون. و يعرف جوزيف فرانكل السياسة الدولية بأنها "تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية (System) ككل و مع المنظمات الدولية و مع الجماعات الاجتماعية من غير الدول، بالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول".

من هنا يصبح واضحا أن ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، إلا أن أساس هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الأم لكل النشاطات و التفاعلات في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية، و هذه بدورها تنشئ العلاقات الدولية، أنظر الشكل رقم (1).

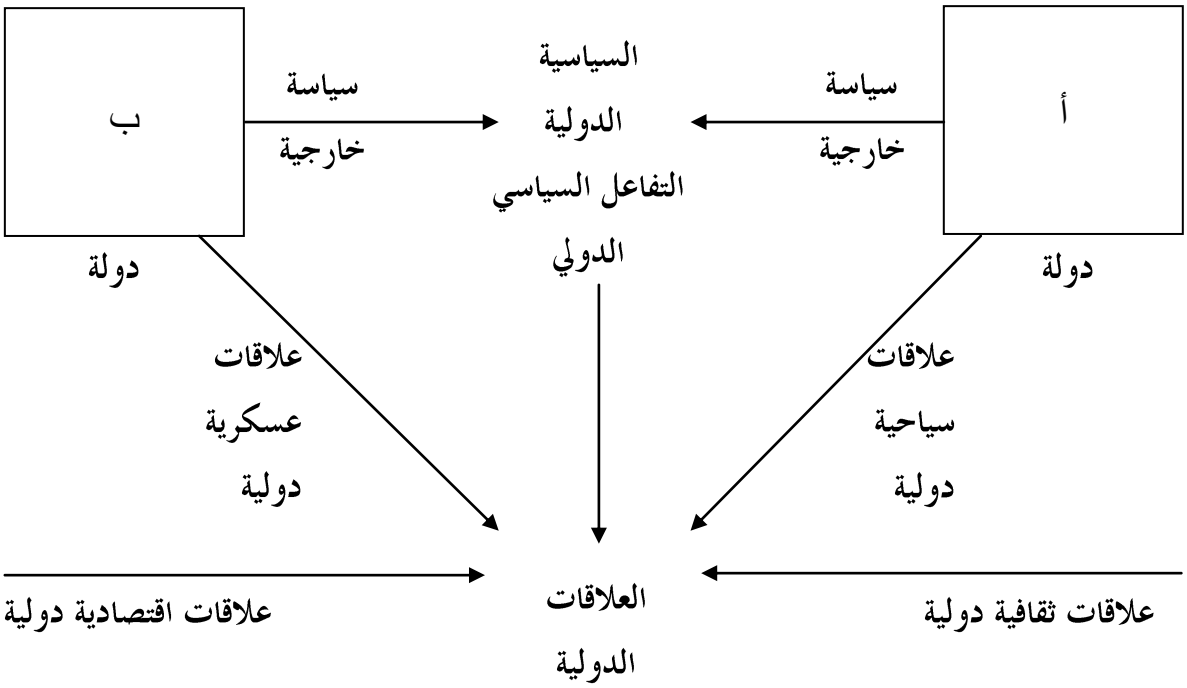

الشكل رقم (1) العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الدولية و العلاقات الدولية

2. القانون الدولي العام و العلاقات الدولية :

إن تطور العلاقات و الروابط بين الأفراد و الجماعات و الدول تاريخيا كان مصاحبا لتطور الأعراف و قواعد و مبادئ كان الغرض منها تنظيم تلك العلاقات، بمعنى آخر أن علم القانون الدولي قد ظهر كأداة من أجل تنظيم العلاقات بين الدول، لذلك يعد المجتمع الدولي المجال الأساسي لعمل القانون الدولي و العلاقات الدولية. هنا تعد العلاقات المنظمة و التي تقوم على قاعدة القانون الدولي و أساسه.

لا يجوز أبدا الخلط بين القانون الدولي و العلاقات الدولية، فالقانون الدولي هو علم قوانين ليس علم وقائع، و مهمة القانون هي تحديد القواعد المطبقة على أطراف اللعبة الدولية و تفسيرها والتحقق من احترامها، كما أن القانون الدولي يوجد في بداية و نهاية العلاقات الدولية، فهو يأتي في البداية لأن قواعده تحدد الشروط القانونية التي يجب أن تتم وفقا لها العلاقات الدولية، فهو يضع المبادئ و القواعد التي تحدد لأطراف العلاقات الدولية خطوط سيرها (مثلا كيف تعقد المعاهدات -مبادئ المساواة أو عدم التدخل...)، كما أنه يأتي في نهاية العلاقات الدولية، و ذلك لأنه في إطار قانوني (يتمثل في اتفاق دولي أو قرار دولي) يتم إيجاد الحلول للمشاكل الدولية المطروحة (حدوث نزاع و اللجوء إلى القضاء أو التحكيم...).

إن التباين بين العلاقات الدولية و القانون الدولي يتمثل في التباين بين التحليل الموضوعي لروابط الوقائع، و بين التحليل الشكلي للروابط القانونية. و من ثم فإن التباين ليس قاصرا على طريقة التحليل فحسب، و إنما هو قائم أيضا في شأن مادة البحث، فهي في القانون الدولي: الروابط القانونية، بينما هي في علم العلاقات الدولية: روابط الواقع.

و هكذا يقتصر اللقاء بين القانون الدولي و علم العلاقات الدولية على مجرد أنهما يعملان في مجال واحد هو مجال علاقات الدول، و فيما عدا ذلك فإنهما يختلفان منهجا و مادة.